تقرير

شوقي عشقوتي

الشرع إلى موسكو في أول قمّة روسيّة ـ عربيّة
روسيا ـ سوريا: مستقبل العلاقات والوجود العسكري

لم تخرج روسيا من سوريا مثلما حصل مع ايران بعد سقوط نظام الاسد الحليف. نفوذها التاريخي تهمش وتهشم، لكن يبدو انها تستعيد دورا يحتاج اليه الحكم الجديد في دمشق، وانها في صدد تثبيت موقعها على الخارطة الجيوسياسية السورية الى جانب دول اخرى

من زيارة ميخائيل بوغدانوف الى دمشق في شباط الماضي، الى زيارة اسعد الشيباني الى موسكو في اب الماضي، وصولا الى زيارة احمد الشرع المرتقبة الى موسكو، شريط من الاتصالات واللقاءات والمفاوضات الصعبة والمعقدة التي تبحث في ملفات عدة، اولها مستقبل الوجود العسكري الروسي في سوريا.

التواصل الرسمي الاول بين موسكو والقيادة السورية الجديدة بعد سقوط نظام بشار الاسد، حصل مع نائب وزير الخارجية ومبعوث الرئيس فلاديمير بوتين الى الشرق الاوسط ميخائيل بوغدانوف (يرافقه مبعوث بوتين الخاص الى سوريا الكسندر لافرنتييف) بزيارة الى دمشق، حيث التقى الشرع وبحث معه في القضايا والملفات المشتركة، خصوصا ما يتعلق بالعلاقات الثنائية التاريخية والمصالح الروسية في سوريا، خصوصا ما يتعلق بالقاعدتين العسكريتين (الجوية في حميميم والبحرية في طرطوس).

وشكلت زيارة بوغدانوف الى سوريا نقطة تحول مهمة في النظرة الروسية الى الملف السوري، اذ حمل شكلها رسالة تفيد ان اهتمام موسكو في سوريا لا يزال قائما.

وافادت تقارير ومعلومات ان الشرع اظهر ليونة شكلية في موضوع الوجود العسكري الروسي في سوريا والرغبة في استمرار هذا الوجود، لكن استعداده الايجابي جاء مرفقا بجملة شروط غير مقبولة من موسكو:

-1 تواجد أمني للسلطات السورية في محيط القواعد الروسية.

-2 تسليم موسكو رجال النظام الذين

لجأوا اليها او الى مناطق نفوذ روسية في ليبيا، او اولئك الموجودين حاليا في قاعدة حميميم وهم من كبار الضباط في الامن والاستخبارات الذين لجأوا الى القاعدة طلبا للحماية.

-3 مصادرة موسكو للاموال التي في حوزة رجال النظام المخلوع والموجودة في المصارف والشركات والاستثمارات الروسية واعادتها الى الدولة السورية.

لم يبت مصير الوجود العسكري الروسي في الساحل السوري في زيارة بوغدانوف. فهذه المسألة تحديدا ستكون محل نقاش تركي ـ روسي، خصوصا وان المانيا وفرنسا طلبتا من الشرع ان يطلب من روسيا اقفال قواعدها في اللاذقية وطرطوس وجبلة. لكن الخلافات السياسية بين تركيا مع كل من المانيا وفرنسا ودعمهما لقوات سوريا الديموقراطية ذات الغالبية الكردية، جعلت انقرة تميل الى بقاء الوجود العسكري الروسي بشكله الحالي وحتى اشعار آخر. في وقت بدأت تخطط لإقامة قاعدتين عسكريتين داخل سوريا، الاولى في تدمر والثانية في مطار تي فور العسكري في ريف حماة.

تنظر انقرة الى تقاطع مصالحها مع روسيا كورقة سياسية مهمة لدعم موقفها من بعض نقاط الملف السوري مثل المسالة الكردية. فموسكو لها اتصالات مفتوحة مع فصائل كردية في شمال شرق سوريا، وهذا يساعد انقرة في تعزيز نفوذها وحسم الورقة الكردية التي تقلق حكومة الرئيس رجب طيب اردوغان.

في مؤشر واضح على كسر الجليد بين البلدين جاءت زيارة وزير الخارجية السوري اسعد الشيباني الى موسكو، بعد اتصال هاتفي اجراه الرئيس الروسي مع رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو، أكد فيه على ضرورة الحفاظ على وحدة اراضي سوريا، بعد اسبوع على تدخل اسرائيل عسكريا في جنوب البلاد.

اضافة الى كونها الزيارة الاولى من نوعها لوفد رفيع المستوى من الادارة السورية الجديدة الى روسيا، يحمل توقيت هذه الزيارة وطبيعة الوفد الذي شارك فيها، رسائل عدة حول محاولة الادارة ايجاد التوازن في الملف السوري الذي يعيش أحد اعقد ايامه على وقع التوغل الاسرائيلي من جهة، والمطبات العديدة التي اوقعت دمشق نفسها فيها من جهة اخرى. ضم الوفد السوري، الذي ترأسه الشيباني وزير الدفاع مرهف ابو

قصرة ورئيس الاستخبارات حسين السلامة ومسؤولين آخرين، ومن خلف الستار ماهر الشرع شقيق الرئيس السوري احمد الشرع الذي يشغل منصب الامين العام لرئاسة الجمهورية، وسط تسريبات عن دور اداه الرجل الذي يتقن الروسية في التوسط بين هيئة تحرير الشام وموسكو في المدة الماضية (حتى قبل سقوط نظام الاسد).

استقبل الرئيس الروسي الشيباني، فيما وجهت موسكو دعوة الى الشرع لزيارتها، والمشاركة في القمة الاولى الروسية ـ العربية المقرر عقدها في تشرين الاول المقبل.

ويعني ذلك ان الشرع، الذي من المنتظر ان يسافر الى الولايات المتحدة في ايلول الجاري للمشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة، قد يزور روسيا بعد زيارته اميركا مباشرة، الامر الذي قد يساعد الادارة الجديدة على رسم ملامح التوازن الذي تسعى له.

يدرك الشرع جيدا ان علاقات التعاون المتزنة مع موسكو تشكل ركيزة استراتيجية لتعزيز الموقف السوري، وخلق توازن ما في العلاقات مع الولايات المتحدة والدول الغربية. واذ تستحضر تجربة نظام الاسد الأب الذي ارتكز على الدعم العسكري السوفياتي، ثم اضطر بعد انهيار المعسكر الشرقي الى انفتاح حذر على الغرب للحفاظ على المصالح وسط تحولات النظام الدولي، فان الادارة الحالية تسعى الى تجنب تكرار السيناريو ذاته عبر تبني نهج ديبلوماسي اكثر توازنا وانفتاحا على الجميع.

وتلمح قراءة نهج الشرع الى تشابه لافت مع سياسات اردوغان في ادارة علاقات بلاده الخارجية، حيث يتبنى سياسة تحالفات متعددة المحاور تسمح بالتعاون مع روسيا والغرب في آن واحد. يضاف الى ذلك العامل الجوهري المتمثل في العضوية الدائمة لروسيا في مجلس الامن الدولي، ما يحول التعاون معها الى رافعة ديبلوماسية تمنح دمشق ادوات فعالة لمواجهة التحديات والضغوط الغربية المستقبلية. هذا المسار يوفر للحكومة السورية هامشا اوسع

> **الشرع تراجع عن شروطه الاولية لموسكو ومهتم بتعديل الاتفاقات الموقعة مع نظام الاسد**

للمناورة في الساحة الدولية، مع واقع وجود مشكلات داخلية عالقة ومعقدة قد يطول حلها.

لكن هناك حالة من عدم الرضى لدى السلطات الجديدة عن الاتفاقات الموقعة سابقا مع موسكو، لكن عدم الرضى شيء ومراجعة تلك الاتفاقات شيء آخر، اذ ليس امام دمشق سوى احد خيارين: اما فتح حوار مباشر مع موسكو بغية اعادة النظر في المشاريع المشتركة، وهو ما سيكون ضمن ترتيب اوسع لعلاقات البلدين، واما اللجوء الى المحاكم الدولية لنقض هذه المشاريع ومحاولة الغائها او تعديلها، وبالتالي الدخول في خصومة علنية مع دولة كبرى لا تزال تملك الكثير من الاوراق المؤثرة في الوضع الداخلي السوري، الامر الذي لا ترى دمشق ان وقته اليوم او حتى غدا، لاعتبارات كثيرة متعلقة في جزء كبير منها في حاجة الادارة الى دعم روسيا في كثير من الملفات الداخلية والخارجية. لذلك، يظل الخيار الاول هو الافضل والاسلم للحكومة الانتقالية في المرحلة الحالية.

يلاحَظ من تركيبة الوفد الذي زار موسكو، وضم اربع شخصيات محورية في النظام الجديد، ان الاولوية هي لتحديد مسار العلاقات السياسية الثنائية والموقف من ملفات اساسية ضاغطة اليوم (العلاقة مع اسرائيل، قسد، الوضع في الساحل...)، ومراجعة الاتفاقات العسكرية وبحث اوجه التعاون، لا سيما لجهة تحديث سلاح الجيش السوري ودعمه بتجهيزات عسكرية جديدة، ثم تأتي لاحقا الاتفاقات الاقتصادية التي على اهميتها، الا ان معظمها تعثر تنفيذه لاسباب عدة. ولعل من اهم الاتفاقات التي ستكون قيد المراجعة قريبا، اتفاق عام 2015، الذي نظم وجود القوات الروسية في سوريا، ونص وفق النسخة المتداولة منه على امكانية انهاء العمل بأحكامه بناء على رغبة أحد الجانبين وابلاغه الجانب الآخر خطيا بذلك، ليتم انهاء الاتفاق بعد مرور عام على تلقي الاشعار الخطي.

لكن يبدو ان الامر ليس بتلك السهولة. فاذا كانت الغاية من تدخل القوات الروسية قد انتفت مع سقوط نظام الاسد، فان وجود القاعدتين العسكريتين في حميميم وطرطوس، والذي تنظمه برتوكولات خاصة، لا يزال يشكل اهمية استراتيجية كبرى لموسكو. وبالتالي، ان التفاوض سيكون قائما على بندين اساسيين:

الاول، محددات عمل القاعدتين اذ لا يتسبب للادارة الجديدة في أي اضرار سياسية او عسكرية مع الغرب.

الثاني، المقابل الذي سوف تحصل عليه دمشق من جراء سماحها باستمرار وجود القاعدتين على اراضيها، سواء في صورة تعويضات مالية او تجهيزات ودعم عسكري وسياسي.

لم يخف قادة عسكريون ان الوجود ◄

العسكري في سوريا يعد ركيزة اساسية للوجود الروسي الحربي في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا كلها، وان مهمات السفن الحربية والبوارج الروسية تعتمد كثيرا على القواعد في سوريا التي باتت تشكل اهمية خاصة لرفد التحركات البحرية في المحيطات. على هذا الاساس، فان الوجود العسكري في سوريا يشكل تطبيقا للحلم الروسي القديم بالاقامة في المياه الدافئة.

يقول مسؤولون عسكريون روس ان مهام قاعدتي حميميم وطرطوس تجاوزتا بشكل واسع الجغرافيا السورية خصوصا بعد تثبيت وقف اطلاق النار في هذا البلد، وباتت لهما مهمات استراتيجية واسعة للتحركات العسكرية الروسية في منطقة البحر المتوسط وشمال افريقيا. ويعكس هذا درجة الاهمية التي توليها موسكو للتوصل الى توافقات نهائية تكرس الوجود الدائم لروسيا في هذه المنطقة، رغم ان بوتين كان قد المح أكثر من مرة في السابق الى ان بلاده مستعدة لإنهاء هذا الوجود في أقصر وقت، اذا دعت الحاجة لذلك.

وفقا لكبير الباحثين في مركز دراسات الشرق الاوسط التابع لجامعة الاقتصاد العالمي والعلوم السياسية نيكولاي كوزانوف

> **تركيا تلعب دور الوسيط بين دمشق وموسكو**

ان "من بين جميع الجوانب الاقتصادية المرتبطة بتطورات سوريا، فان الاكثر حساسية بالنسبة الى موسكو هو الحاجة الى ايجاد طرق جديدة للحفاظ على الوجود الروسي في افريقيا. والحقيقة هي انه كان هناك تدفق للبضائع ذات الطبيعة المدنية والعسكرية التقنية عبر حميميم. علاوة على ذلك، نحن نتحدث في المقام الاول عن شمال ووسط افريقيا، وبشكل أكثر تحديدا عن ليبيا ومالي والنيجر والسودان وجمهورية افريقيا الوسطى". وزاد ان هناك طرقا بديلة تم استخدامها لكنها صعبة للغاية. ويرى هذا الخبير ان موسكو تراهن حاليا على اطالة امد الوجود العسكري في سوريا بقدر المستطاع، مع الشعور بأنه سيكون عليها عاجلا او اجلا مغادرة الاراضي السورية. ويؤكد ان فقدان هذا الوجود، خصوصا في سياق العلاقات الصعبة مع الغرب، والعمل العسكري المستمر في اوكرانيا، يشكل إضعافا كبيرا للمواقف الروسية، ليس فقط في سوريا، ولا في منطقة الشرق الاوسط، لكن على وجه التحديد في ما يتعلق بالاستراتيجية الروسية في افريقيا.

في النتيجة، قد تكون موسكو مستعدة للتعامل مع واحد من 3 سيناريوهات محتملة:

- الاول، وهو الاقرب لضمان مصالح روسيا، ان تنجح موسكو في ترتيب توافقات مع السلطات الجديدة لإبقاء الوجود العسكري لفترة زمنية محددة، بمعنى استبدال اتفاقات الـ49 سنة باتفاقية تنظم انسحابا روسيا في خمس سنوات مثلا. وهذا قد يسهل على السلطة الجديدة في سوريا آليات التعامل مع الضغوط الغربية لقطع كل اشكال التعاون مع موسكو.
- الثاني، يقوم على الاستغناء عن القاعدة الجوية في حميميم، في مقابل الابقاء على وجود مهم في طرطوس، في استعادة للاتفاقات السابقة منذ عام 1972 التي كانت تنظم استخداما للمركز اللوجيستي البحري من جانب السفن الروسية في المتوسط. هذا السيناريو يحافظ على مصالح روسيا ويمكن ان يضمن تقليص الضغط الغربي المحتمل الى حد بعيد على دمشق.
- الثالث، ينطلق من اضطرار روسيا للانسحاب نهائيا من القاعدتين، على ان تسعى لاحقا لترتيب توافقات جديدة تقوم على ابرام اتفاقات لاستخدام متبادل للموانىء الجوية والبحرية اسوة باتفاقات مماثلة موقعة مع بلدان كثيرة في المنطقة وخارجها، وهي لا تثير حفيظة الغرب.

مهما تكن طبيعة التطورات المحتملة، فمن المؤكد ان الكرملين لم يقم بعد بوضع استراتيجيا للتعامل مع الوضع الناشئ في سوريا، وما حولها. فالاسئلة المطروحة كثيرة، وعلى رأسها الوضع المتعلق بتقليص نفوذ ايران الاقليمي، تعاظم الدورين التركي والاسرائيلي في سوريا، والرؤية المستقبلية لإقامة توازن جديد في العلاقات الاقليمية يضمن الحد الادنى من مصالح روسيا.

زوان حبّت الزيتون